دولة القانون في جمهورية تركيا : معايير كوبنهاغن قيد الاختبار

State of law in the Republic of Turkey: Copenhagen criteria under test



ــ د. غازي فاروق

أستاذ محاضر كلية الحقوق جامعة عنابة

ghazifarouk1@gmail.com

تاريخ الإيداع:2018/03/01	تاريخ المراجعة:2018/05/18	تاريخ القبول:2018/05/20

الملخص:

يعالج هذا المقال التطور الدستوري لجمهورية تركيا من حيث دولة القانون في دساتيرها الأربعة، و يحدد جهود تركيا لاستفاء معايير الاتحاد الأوروبي المعروفة بمعايير كوبنهاغن ، كما يناقش الإشكاليات المثارة بعد التدابير الحكومية لقمع الانقلاب الفاشل التي كانت سببا في وقف مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، كما يدرس البحث التعديل الدستوري الأخير لعام 2017 و تأثيره على توازن السلطات في الدولة و خصوصا السلطة القضائية و التحول الذي انتقلت به تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي.

مصطلحات الدراسة : دولة القانون - جمهورية تركيا - معايير كوبنهاغن – الاتحاد الأوروبي

Résumé :

Cet article traite le développement constitutionnel de la République de Turquie dans ses quatre constitutions et définit les efforts déployés par la Turquie pour respecter les critères de Copenhague, ainsi que les problèmes soulevés par les mesures prises par le gouvernement pour réprimer le coup d'État manqué. La dernière modification constitutionnelle de 2017 et son impact sur l'équilibre des pouvoirs dans l'État, en particulier le pouvoir judiciaire et la transition à partir de laquelle la Turquie est passée d'un système parlementaire à un système présidentiel.

Mots clés : État de droit - République de Turquie - Critères de Copenhague – UE

مقدمة

تعود أول وثيقة دستورية في تاريخ الدولة العثمانية إلى عام 1839 و تسمى Tanzîmât، ولقد أثرت هذه الوثيقة في منظومة الحكم لتشبه النموذج الأوروبي، وتعتبر تنازلا من السلطان و ليس وثيقة صادرة عن الشعب لكي تجسد سيادته، واستمر الوضع لغاية ظهور أول دستور عثماني عام 1876 أسس لملكية دستورية، و أحدث برلمان بغرفتين.[1] حيث ضم البرلمان الغرفة الأولى هي مجلس المبعوثان Meclis-i Mebusan واعضاؤه منتخبون، ومجلس الأعيان Meclis-i Ayan و أعضاؤه معينون من قبل السلطان.[(2)]

بعد نشأت الجمهورية عاشت تركيا تجربة طويلة من أجل الوصول بمنظومة الحكم فيها إلى معايير الدولة العصرية المبنية على أساس دولة القانون. فهذه الدولة سجلها حافل بالانقلابات العسكرية بدءا بالانقلاب ضد عدنان مندريس ووصولا بعزل نجم الدين أربكان و انتهاء بانقلاب 15 جويلية 2016 الفاشل .

يشترط الاتحاد الاوروبي على تركيا مجموعة من المعايير تسمى معايير كوبنهاغن قصد الموافقة على عضويتها في الاتحاد،[(3)] لذلك تقوم تركيا بجهود جبارة للوصول إلى مستوى تلك المعايير. بما فيها المعيار السياسي المبني على المؤسسات الدستورية المستقرة والديمقراطية و دولة القانون و حقوق الانسان وحماية الاقليات.

قامت تركيا بتدابير لمكافحة الانقلاب العسكري الأخير الذي تهم فيه ما يسمى الكيان الموازي بقيادة فتح الله غولن مؤسس منظمة "خدمة" الخيرية، شكلت هذه التدابير محطة لتحفظ الاتحاد الاوروبي حول ما تبقى من سيادة القانون في تركيا بعد الانقلاب الفاشل، بالرغم من أن الأرقام التي أفرزتها تلك التدابير، من عدد المفصولين من العمل و الصحف و الجامعات التي تم غلقها كانت هائلة، إلا أن تلك التدابير تبررها الحاجة للمحافظة على التجربة الديمقراطية الحديثة.

يرمي هذا البحث للإجابة على إشكالية مفادها هل استوفت تركيا معايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟ خصوصا أنها عدلت دستورها في أفريل 2017 بموجب استفتاء شعبي منتقلة من نظام برلماني إلى نظام رئاسي معززة مركز رئيس الجمهورية. ترمي هذه المداخلة إلى الفحص الدقيق لتاريخ تركيا من حيث دولة القانون، سيما دراسة مرحلة الثمانينات و التسعينات ما قبل الديمقراطية، ثم مرحلة ما بعد 2002 و تتميز بتعزيز لأسس الديمقراطية و اعادة بعث المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي قصد التوافق مع معايير كوبنهاغن، ثم مرحلة ما بعد انقلاب 2016 التي اتسمت بجدل مع الاتحاد الاوروبي بخصوص دولة القانون. مع التركيز على الدستور التركي الجديد لعام 2017 وكيفية معالجته لمبدأ الفصل بين السلطات و كيف حافظ على معايير دولة القانون؟

---

1 İbrahim Ö. Kaboğlu, Le système constitutionnel turc et les perspectives de révision, Conférence inaugurale de l'année Universitaire 2011-2012 , 3 septembre 2011 à la Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis Université de Carthage, p2, publié : sur : http://www.leaders.com.tn/uploads/FCK_files/file/LE%20SYSTEME%20CONSTITUTIONNEL%20TURC%20ET%20LES%20PERSPECTUVES%20DE%20REVISION1.pdf

2 Irfan Neziroğlu et autres, GRANDE ASSEMBLEE NATIONALE DE TURQUIE, GANT, Ankara 2013. p13.

3 Le critère politique : la présence d'institutions stables garantissant la démocratie, l'État de droit, les droits de l'homme, le respect des minorités et leur protection.



أولا البنيان الدستوري منذ نشأة جمهورية تركيا إلى غاية عام 1960

لقد قامت جمهورية تركيا على أنقاض الدولة العثمانية، و كان ذلك لعدة أسباب داخلية و خارجية، أما الداخلية فتتمثل في الثورة التي قادها مصطفى كمال أتاتورك ضد الاحتلال الأوروبي وضد الدولة العثمانية التي كانت قد فقدت سلطاتها بسبب جمعية الاتحاد و الترقي.[(1)] أما الخارجية فتتمثل في رغبة الدول الاوروبية في قبر الدولة العثمانية ضمن حدود ضيقة هي حدود تركيا حاليا، و هو ما تمكن منه الأوروبيون من خلال معاهدة لوزان الثانية المؤرخة في 24 يوليو 1923.[(2)]

بدأت الجمعية الوطنية الكبرى التركية صياغة دستور جديد .وقد ناقش البرلمان في 20 جانفي1921 النص الذي صاغته لجنة خاصة في غضون شهرين، وقد اعتمد دستور عام 1921، الذي يستند إلى إطار المبادئ الديمقراطية، في ظروف استثنائية ودون أي أغلبية خاصة .وكان ذلك نتيجة لامتلاك الجمعية الوطنية الكبرى التركية سلطة استثنائية كجمعية تأسيسية.ويتألف دستور عام 1921 من 24 مادة وتتناول المواد التسعة الأولى المبادئ الأساسية التي تستند إليها الدولة. ووفقا للدستور، فإن السيادة ملك للأمة دون أي تحفظ أو تقييد؛ و السلطات التشريعية والتنفيذية مخولة للجمعية؛ ويتولى رئيس المجلس، الذي تنتخبه الجمعية، منصب رئيس مجلس الوزراء بحكم منصبه. [(3)]

واحتوى الدستور على مادة متعلقة بتوحيد السلطات في جهاز واحد، هو الجمعية الوطنية الكبرى التركية ، وذلك لرغبة مصطفى كمال أتاتورك في ذلك حتى نهاية حرب الاستقلال. وقد أعطى الجمعية الوطنية الكبرى التركية صلاحيات واسعة وكبيرة بالمقارنة مع دستور 1876 العثماني، كما أنّ صلاحيات واسعة نالها رئيس الجمعية الوطنية الكبرى التركية مصطفى كمال أتاتورك بالإضافة إلى صلاحياته كرئيس لمجلس الوزراء في حكومة المجلس الوطني وقائداً عاماً للقوات المسلحة. فحالة الحرب كانت سبب في عدم فصل بين السلطة التشريعية و التنفيذية. واهتمت الجمعية الوطنية الكبرى التركية في فترتها الثانية بوضع دستور جديد بسبب عدم إلغاء القانون الأساسي لعام 1876 بشكل رسمي، وعدم كون دستور 1921 كاملًا للدرجة التي تلبي احتياجاتُ الدولةِ الجديدة. بحيث تمت الموافقة على الدستور الجديد دستور عام 20 أفريل 1924.[(4)]

ووفقا لدستور عام 1924، يتمتع الجميع بالمساواة أمام القانون؛ حيث تم حظر التعذيب والعقوبة القاسية أو غير العادية، وضمن الدستور الحرية الشخصية وحرية الضمير والدين وكذلك حرية الفكر والتعبير، إضافة إلى جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية. غير أنه لا توجد أحكام بشأن الحقوق الاقتصادية والإجتماعية. وفي 10 أفريل 1928، تم إلغاء الحكم الذي ينص على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام . وأعطى التعديل في 5 ديسمبر

---

[1] لمزيد من التفصيل حول جمعية الاتحاد والترقي أنظر مؤميد أحمد غازي، تاريخ الدولة التركية، الجنادرية للنشر و التوزيع 2015 عمان . ص 142.

[2] Traité de paix signé à Lausanne 24 juillet 1923, disponible sur le lien : http://www.eurel.info/IMG/pdf/gr_traite_lausanne.pdf

[3] *Türkiye Büyük Millet* Meclisi , The Grand National Assembly of Turkey, published on : https://global.tbmm.gov.tr/index.php/en/yd/icerik/12

[4] خير الدين الجابري، تاريخ الدساتير التركية - معركة طويلة للتحرر من سطوة العسكر، 5 مارس 2017، منشور على الموقع : https://www.noonpost.org/content/16923



1934 للمرأة حق التصويت والترشح .وفي 5 فيفري 1937 وصفت الدولة بأنها "جمهورية، وطنية، شعبوية، إصلاحية، وعلمانية" في الدستور[1].

تميزت فترة حكم اتاتورك الممتدة منذ نشأة الجمهورية إلى غاية 1938 بعدم فتح المجال السياسي، بعد وفاته تولى رئاسة الجمهورية عصمت إينونو الذي فتح الباب أم التعددية الحزبية، حيث تمكن الحزب الديمقراطي من الفوز على حزب الشعب الجمهوري، و تولى حكم البلاد بين الفترة الممتدة بين 1950 و 1960 و قد عمل هذا الحزب على فتح المجال الديني الأمر الذي أثار حفيظة العسكريين و شجعهم للقيام بانقلاب عسكري عام 1960.[2]

ثانيا فترة تأثير الوصاية على سيادة القانون ودولة القانون

و تنحصر هذه الفترة بين عامي 1960 و 1997 و تتميز بتكرار الانقلابات العسكرية ضد المؤسسات الدستورية. حيث يلاحظ ان تركيا عرفت أربعة انقلابات، الأول عام 1960 و الثاني عام 1971 والثالث 1980 و الرابع عام 1997. وهو ما يعطي انطباعا بأن معالم دولة القانون اختفت لتحل محلها وصاية الجيش على السلطات المدنية من خلال أجهزة تمتعت بصلاحية لا حدود لها.

حيث بتاريخ 27 ماي 1960 نجح الجنرال غورسال Gursel في تنفيذ انقلاب ضد الحكومة المنتخبة، وتم اعتقال رئيس الوزراء "عدنان مندريس" و رئيس الجمهورية "جلال بايار"، وبعد محاكمة غير عادلة تم إدانة «عدنان مندريس" بعقوبة الإعدام و جلال بايار بعقوبة السجن المؤبد.[3] ليتوقف العمل بالمؤسسات المنتخبة و استبدالها بغير المنتخبة تجسد وصاية الجيش على المؤسسات السياسية، و بعد ذلك صدر دستور 1961.

ولقد وضع دستور 1961 عقب انقلاب عام 1960 حيث حرص من خلال المادة 111 على تشكيل مجلس الأمن الوطني و منح بذلك لقادة المؤسسة العسكرية الحق في إدارة الشؤون العامة و ممارسة دور دستوري سياسي دائم.[4]

وفي عام 1971 عمت الاحتجاجات تركيا و عجزت الحكومة عن احتوائها، مما أدى بقيادة الجيش إلى إصدار مذكرة تحذيرية يطالب الجيش بموجبها رئيس الوزراء سليمان ديميريل بحكومة قوية و إلا فإن الجيش سيتدخل و يمارس حقه الدستوري و يستلم مقاليد الحكم مما دفع رئيس الوزراء للاستقالة.[5]

وفي 12 سبتمبر 1980 نفذ الجنرال كنعان إيفرين انقلابا عسكريا و تركزت السلطات في يد مجلس الأمن الوطني الذي أصبح رئيسه بتاريخ 14 سبتمبر 1980، و اعطيت صلاحيات موسعة للحكام العسكريين في ارجاء البلاد بموجب القوانين العرفية، و تم حظر المناقشات السياسية عام 1981 و حل الاحزاب عام 1982 و صودرت ممتلكاتها،

---

1 Türkiye Büyük Millet *Meclisi* , *The Grand National Assembly of Turkey, published on : https://global.tbmm.gov.tr/index.php/en/yd/icerik/12*

2 عبد اللطيف خضر عبد اللطيف سده، التطور الدستوري للمفاهيم الديمقراطية و عوامل حمايتها في النظام السياسي التركي 2011/2002، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس 2013، ص 10 و 11.

3 عدنان مندريس، مقال منشور على http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/20718562-e61d-4e13-98a7-9d0c6547aa91

4 د. طارق عبد الجليل، العسكر و الدستور في تركيا، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة 2013، ص 111 و 112.

5 رضا هلال، السيف و السيف والهلال تركيا من اتاتورك إلى أربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي، دار الشروق، القاهرة 1999، ص 125.



و جرى اعتقال 160200 مواطن، و اغلقت صحيفة جومهوريتي و أصدرت المحاكم العسكرية أحكام بالإعدام في حق 3600 شخص. (1)

وضعت الادارة السياسية المنبثقة عن انقلاب 1980 دستور جديد بتاريخ 18 نوفمبر 1982 و عرض على استفتاء شعبي وكانت نتيجة الاستفتاء 91,37% نعم، 8,63% لا.(2) ولايزال دستور 1982 ساريا لغاية الوقت الحالي.

و لقد كرس دستور 1982 السلطة التنفيذية أكثر قوة من خلال الصلاحيات المتزايدة التي منحت لمنصب رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي. وقد أصبح الرئيس الآن مخولًا في ظروف معينة بأن يقود القوات المسلحة وفق المادة (92) وكان هذا الحق مقتصرًا على المجلس الوطني. اما السلطة التشريعية فتم العمل بنظام الهيئة الواحدة للمجلس الوطني التركي الكبير حيث أنّ دستور 1961كان قد قسم البرلمان التركي إلى مجلس الشيوخ ومجلس النواب.(3) ونصت المادة التاسعة من دستور 1982 على استقلالية القضاء. كما حافظت المادة 118 على وجود مجلس الأمن الوطني. وكرست المادة 119 حالة الطوارئ و المادة 122 حالة الأحكام العرفية.

أما الانقلاب الرابع كان من قبل مجلس الأمن الوطني بتاريخ 28 فيفري 1997 ضد حكومة نجم الدين أربكان الذي كان يقود حكومة تحالف، و كان ذلك عن طريق مذكرات صدرت عن المجلس تخلى بموجبها رئيس الوزراء عن منصبه. و يسمي البعض هذا الحدث بانقلاب ما بعد الحداثة.(4)

ثالثا تأثير معايير كوبنهاغن على الاصلاحات الدستورية في تركيا في مجال دولة القانون

تعتبر تركيا دولة قريبة من الغرب بحكم الجغرافيا وهو ما عجل بانضمامها إلى المؤسسات الدولية الغربية، فهي عضو في الناتو منذ عام 1952 و مجلس أوروبا منذ 1949 ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكن عندما أرادت ان تنضم للاتحاد الأوروبي عام 1987،(5) طرحت على طاولة النقاش الأبعاد المتصلة بدولة القانون و حقوق الإنسان وسيادة القانون و استقرار المؤسسات. و هو ما يظهر من خلال معايير كوبنهاغن.

تعرف معايير كوبنهاغن على انها الشروط الواردة في المادة 49 و المادة 6 فقرة 1 من وثيقة الاتحاد الاوروبي و التي يجب على كل دولة تترشح للانضمام للاتحاد ان تستوفيها، و سميت على مدينة كوبنهاغن لأنه تم الاتفاق عليها في المجلس الاوروبي المنعقد في كوبنهاغن عام 1993.(6) ويتعلق المعيار السياسي بمؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان و احترام الأقليات و حمايتهم.

---

[1] رضا هلال، المرجع السابق، ص 140- 142.

[2] ترك برس، دستور 1982 "دستور الانقلاب العسكري الساري في تركيا، نشر بتاريخ 15ديسمبر 2015، متوفر على الرابط : https://www.turkpress.com.tr/node/16424

[3] محمد حسن القدو، التطور التاريخي للدساتير التركية، نشر بتاريخ 12نوفمبر 2015، متوفر على الرابط التالي : http://www.turkpress.co/node/15054

[4] Escurat Celia, La Turquie dans l’Europe perspective économique, séminaire soutenu le 4 septembre 2006, Université Lyon 2, p 23.

[5] Omer Bozkurt, L’Union européenne et la Turquie – une relation complexe, Fragile, et fluctuante, Turkish Public Administration Annual, Vol 27-28 2001-2002, pp 69-81, page 74, publié sur :http://www.todaie.edu.tr

[6] Académie européenne de Berline, valise pédagogique sur l’élargissement de l’union européenne, page 01, publié sur le lien : www.centre-robert-schuman.org



لقد ساهمت معايير كوبنهاغن في حث تركيا على ضرورة القيام بإصلاحات دستورية حتى تحظى بموافقة الانضمام للاتحاد الاوروبي. و يظهر ذلك من خلال الحقب التي أظهرت فيها تركيا نيتها في الانضمام للاتحاد الاوروبي.(1)

وبالفعل عدلت تركيا دستورها عدة مرات، كما عدلت قوانينها الوطنية لتلائم معايير الاتحاد الاوروبي، مثلا في سنة 2002 أقرت تركيا تعديلات في قانون العقوبات التركي، حيث تم تخفيض عقوبة ازدراء وتحقير الدولة ومؤسساتها، كما تم توسيع حق المتهم في مقابلة محاميه، و تم تعزيز حرية الصحافة وضمان حرية الجمعيات الغير حكومية ، وتوسيع حق التجمع السلمي، وتوسيع حرية تشكيل الأحزاب السياسية.

كما تم تفعيل تطبيق قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتعزيز حق الدفاع، كما تم الغاء عقوبة الإعدام. كما قامت تركيا في سنة 2003 بتوسيع مجالات أنشطة الجمعيات الغير حكومية، و السماح بإعادة التقاضي استنادًا على قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، و السماح بإجراء البث التلفزيوني باللغات واللهجات المختلفة، و تم إزالة القيود أمام تسمية المواطنين لأبنائهم بما يرغبون من أسماء، كما تم تحويل مجلس الأمن القومي إلى مؤسسة مدنية، كما صادقت تركيا على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام 1966.

و يعترف تقرير المتابعة للجنة الأوربية التابعة للاتحاد الأوروبي أن تركيا نجحت في الوفاء بالمعايير السياسية بما فيه الكفاية. وقد أتاحت مجموعة التعديلات الدستورية التي أقرت في استفتاء أجري في 12 سبتمبر 2010 شروط التقدم في عدد من المجالات، مثل السلطة القضائية والحقوق الأساسية والإدارة العامة . وتحد الإصلاحات من اختصاص المحاكم العسكرية؛ وإعادة هيكلة المحكمة الدستورية؛ وتوسيع تكوين المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، وجعله أكثر تمثيلا للسلطة القضائية ككل؛ توسيع نطاق الحقوق النقابية في القطاع العام؛ وتوفير الأساس لاعتماد تدابير خاصة لحماية حقوق المرأة والطفل؛ وضمان حماية البيانات الشخصية.(2)

رابعا دور المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الاصلاحات الدستورية في تركيا في مجال دولة القانون

أتاحت تركيا سنة 1987 لمواطنيها الحق في تقديم شكاوى فردية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ثم اعترفت عام 1990 بالاختصاص الإجباري للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، و أخذت القرارات التي تصدرها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بتركيا تشغل بشكل أكثر جدول الأعمال على مستوى الإدارة السياسية وكذا الرأي العام، وبسبب أن هذه القرارات ملزمة في الآن ذاته وتتم متابعة تنفيذها من قِبَل مجلس وزراء المجلس الأوروبي فقد تم طرح إصلاحات دستورية وقانونية بغُية الوفاء بمقتضيات قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أي من أجل جعل تنفيذها ممكنًا. ومن الملاحظ أيضًا أن الكثير من التعديلات الدستورية والإصلاحات

1 JEAN MARCOU, Etat et Etat de droit en Turquie, Pouvoirs n°115 - La Turquie - novembre 2005 - pp.25-40, publié sur le lien : http://www.revue-pouvoirs.fr/Etat-et-Etat-de-droit-en-Turquie.html

2 Commission Européenne, Key findings of the 2010 progress report on Turkey, Brussels, 9 November 2010, publié sur : http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-10-562_en.htm



القانونية التي أجُريت منذ عقد التسعينيات وحتى الآن كانت تهدف في الآن ذاته إلى الوفاء بمقتضيات قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومن ثم العمل على تنفيذها.(1)

وتشير الاحصائيات الرسمية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان انه تم التوصل إلى إصدار 2899 قرار توصلت فيه المحكمة إلى خرق الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان في الفترة من 1959 إلى غاية 2017 من قبل تركيا، تعلقت 136 حالة بانتهاك الحق في الحياة، و 726 حالة بانتهاك حرية التعبير، و 878 حالة تعلقت بانتهاك الحق في محاكمة عادلة، و 657 انتهاك لحق الملكية. و غيرها من باقي الحقوق المكفولة بموجب الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان.(2)

خامسا تحديات دولة القانون في مواجهة الدولة العميقة و الكيان الموازي

عانت المنظومة الدستورية في تركيا من معضلات تعلقت بالدولة العميقة و الكيان الموازي ونظام الوصاية، و يعتبر الأخير أكثر التهديدات التي تواجه التحول الديمقراطي، فنظام الوصاية كرس منذ دستور 1961 و دستور 1982 من خلال مجلس الأمن الوطني، و لعل تجربة انقلاب ما بعد الحداثة هي التي كانت السبب للسلطة السياسية في تركيا لتبحث عن حلول من أجل الحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، و يثبت التاريخ التركي أن تدخل المؤسسة العسكرية في المسائل السياسية يظهر من خلال وسيلتين، الأولى هي الانقلاب و الثانية إلى الإنذارات الموجهة للإدارة السياسية. و من أجل القضاء على نظام الوصاية عدل الدستور التركي عام 2007 و تم تغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية و أصبح ينتخب من قبل الشعب بعد أن كان انتخابه يكون من قبل البرلمان.(3)

أما الدولة العميقة في تركيا فيقصد بها شبكات من المجموعات وضباط القوات المسلحة الذين أخذوا على عاتقهم حماية علمانية الدولة التركية بعد قيامها على يد مصطفى كمال أتاتورك ومحاربة أي حركة أو فكر أو حزب أو حكومة تهدد مبادئ الدولة التركية العلمانية، وكان ذلك أول تعريف وظهور لمفهوم الدولة العميقة. (4)

أما الكيان الموازي هو مصطلح رسمي لدى الحكومة التركية يقصد به منظمة" خدمة " التي أسسها فتح الله غولن،(5) وتمكن الكيان الموازي من خلالها من التسرب إلى المؤسسة العسكرية و القضاء و الإعلام من خلال المدارس الخيرية التي تخرج منها مئات الألاف من التلاميذ الذين أصبحوا فيما بعد ضباط سامين أو إطارات عالية، يعملون

---

[1] رئاسة الوزراء، الثورة الصامتة حصاد التغيُّر والتحول الديمقراطي في تركيا 2012/2002، رئاسة الوزراء، أنقرة 2012، ص 28.

[2] Statistiques 1959-2017, Cour Européenne des Droits de l’Homme, publié:http://www.echr.coe.int/Documents/Stats_violation_1959_2017_FRA.pdf

[3] المادة 102 من دستور 1982 ، تعديل 2007.

[4] إبراهيم السيد، ما هي الدولة العميقة؟، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية، منشور على : http://rawabetcenter.com/archives/10366

[5] رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2002 -2014، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 80.

أنظر حول فتح الله غولن :

- Helen Rose Ebaugh, The Gülen Movement : A Sociological Analysis of a Civic Movement Rooted in Moderate Islam, Springer, Dordrecht, 2010.
- Louis-Marie Bureau, La Pensée de Fethullah Gülen. Aux sources de l’« islamisme modéré », L’Harmattan, Paris, 2012.



تحت تأثير من رئيس منظمة خدمة،[1] وهو ما شكل تهديدا على البناء المؤسساتي المنتخب ظهر من خلال محاولة الانقلاب عام 2016.

سادسا تأثير تدابير مواجهة الانقلاب الفاشل عام 2016 على دولة القانون ومعايير كوبنهاغن

بتاريخ 15 جويلية 2016 شرع مجموعة من الضباط في تنفيذ انقلاب عسكري ضد حكومة حزب الحرية و العدالة المنتخبة ديمقراطيا، والتي يرأسها بن علي يلدرم بصفته رئيسا للوزراء و رجب طيب أردوغان رئيسا للجمهورية، و كانت حصيلة محاولة الانقلاب ثقيلة جدا حيث توفي 300 شخص و أصيب أكثر من 2000 و تم قصف مبنى البرلمان و دارت معارك شديدة في محيط مركز أمن أنقرة،[2] وتم احتجاز رئيس الأركان خلوصي أكار. وتأكد فيما بعد لأجهزة الأمن و الحكومة التركية أن منفذي محاولة الانقلاب هم منتسبي منظمة فتح الله غولن، و أصدرت النيابة العامة يوم 16 جويلية 2016 أمرا باعتقال منفذي الانقلاب الذين أسسوا عند الانقلاب لجنة السلام في البلاد.[3]

ونتج عن التدابير الحكومية لمواجهة محاولة الانقلاب حبس 10 نواب برلمانيين من حزب معارض، و اعتقال 150 صحفي، و حبس 2386 قاضيا و 40000 شخصا، و تم تسريح 63000 موظفا و توقيف 66000 موظفا دون تهم،[4] وتم عزل 4000 قاضيا.[5]

من الأهمية بمكان معرفة موقف الاتحاد الاوروبي من محاولة الانقلاب الفاشلة، لأن الانقلاب العسكري هو هدم لكل المسارات الديمقراطية و لا يتفق مع معايير دولة القانون و لا يتفق مع معايير كوبنهاغن. حيث أن البرلمان الأوروبي أدان محاولة الانقلاب و اعترف بالحق الشرعي للسلطات الوطنية التركية في إحالة المسؤولين على العدالة. لكن البرلمان الأوروبي بتاريخ 26 نوفمبر 2016 قرر وقف مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بسبب التدابير التي قامت بها تركيا لمواجهة الانقلاب، و برر البرلمان الأوروبي هذا الموقف بسبب الاعتقالات التي طالت القضاة و المواطنين و الصحفيين و العدد الهائل من الموظفين المسرحين دون توجيه تهمة جنائية، و التصريح العلني للسلطات التركية بالعودة بالعمل بعقوبة الإعدام. و اعتبر البرلمان الأوروبي تلك التدابير انتهاكا لقيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و دولة القانون التي بني الاتحاد الأوروبي عليها.[6]

---

[1] أنظر جلال خشيب و أمال وشنان، الكيان الموازي في تركيا – جماعة الخدمة – الجذور التاريخية، البنية ، الرؤية و التنظيم، 25 جويلية 2016، ص 8، منشور على : http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/07/Parallel-regime-Service-group.pdf

[2] François Asselineau , la tentative de coup d'État en Turquie : un révélateur des luttes internes aux lourdes conséquences géopolitiques, 13 août 2016, page 5, publier sur le lien : *https://www.upr.fr/.../tentative-de-coup-detat-turquie-revelateur-luttes-internes-aux*

[3] رئاسة الاتصال المؤسساتي التابعة لرئاسة الجمهورية، المحاولة الانقلابية في 15 من يوليو و انتصار إرادة الشعب، إصدارات رئاسة الجمهورية، أنقرة 2016، ص 15.

[4] Résolution du Parlement européen du 24 novembre 2016 sur les relations entre l'Union européenne et la Turquie (2016/2993(RSP))

[5] Hélène Voisin, Turquie : l'indépendance de la justice en danger, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles 2017, p 1.

[6] Ibid.



سابعا التعديل الدستوري عام 2017

لقد أثار تعديل الدستور التركي بموجب استفتاء 16 أفريل 2017 جدلا واسعا حول ظروفه و مضمونه، فلقد تم تعديل الدستور خلال فترة حالة الطوارئ المعلنة بتاريخ 12 جويلية 2016، فالدستور التركي يقر أنه في حال تبدَّت مؤشرات جدية على وقوع أعمال عنف واسعة النطاق تستهدف تقويض النظام الديمقراطي الحر الذي أرساه الدستور أو الحقوق والحريات الأساسية، أو في حال تدهور النظام العام على نحو خطير بسبب أعمال عنف، يجوز لمجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية، وبعد التشاور مع مجلس الأمن الوطني، أن يعلن حالة الطوارئ في منطقة واحدة أو أكثر، أو في جميع أنحاء البلاد، لفترة لا تتجاوز ستة أشهر.[1] و لقد شمل التعديل توازن السلطات الثلاث في الدولة خصوصا في مجال المؤسسة القضائية و التحول من نظام برلماني إلى نظام رئاسي.

1. تعديل في مجال المؤسسة القضائية

يظهر ذلك على مستوى المجلس الأعلى للقضاء و المحكمة الدستورية.

أ. تعديل في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء و المدعيين

يتولى ويضطلع المجلس الأعلى للقضاة والمدعين بالمهام الإجرائية المتعلقة بقبول القضاة والمدعين العامين في المحاكم المدنية والإدارية، وتعيينهم ونقلهم إلى مناصب أخرى ومنحهم سلطات مؤقتة وترقيتهم بصفة عامة وترقيتهم إلى الفئة الأولى، والقرارات المتعلقة بمن يتبين عدم صلاحيتهم للاستمرار في المهنة، وفرض العقوبات التأديبية عليهم وعزلهم . ويتخذ المجلس القرارات النهائية بشأن المقترحات المقدمة من وزارة العدل بإلغاء إحدى المحاكم، أو تغيير النطاق الإقليمي لولاية إحدى المحاكم، ويؤدي كذلك المهام الأخرى التي تُناط به بموجب الدستور والقوانين.[2]

ويتكون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين بموجب دستور 1982 من اثنين وعشرين عضواً أساسياً واثني عشر عضواً احتياطياً، وينقسم إلى ثلاث غرف. ويرأس المجلسَ وزيرُ العدل، ويكون وكيل وزارة العدل عضواً في المجلس بحكم منصبه .ويُعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء أساسيين، يحدِّد القانون مؤهلاتهم، من بين أعضاء هيئات التدريس في مجال القانون، والمحامين، لفترة أربعة أعوام،

وتُعيِّن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف العليا ثلاثة أعضاء أساسيين ومثلهم احتياطيين من بين أعضاء المحكمة، وتُعيِّن الجمعية العمومية لمجلس الدولة عضوين أساسيين ومثلهما احتياطيين من بين أعضاء المجلس، وتُعيِّن الجمعية العمومية لأكاديمية العدل التركية عضواً أساسياً وآخر احتياطياً من بين أعضائها .وينتخب القضاة والمدعون العامون المدنيون سبعة أعضاء أساسيين وأربعة احتياطيين من بين قضاة الفئة الأولى أو القضاة الذين لم تسقط عنهم المؤهلات اللازمة ليكونوا قضاة من الفئة الأولى .وينتخب القضاة والمدعون العامون الإداريون ثلاثة أعضاء أساسيين وعضوين احتياطيين من بين قضاة الفئة الأولى أو القضاة الذين لم تسقط عنهم المؤهلات اللازمة ليكونوا قضاة من الفئة الأولى .وتجوز إعادة انتخابهم عند انتهاء فترة شغلهم للمنصب[3] .

---

[1] المادة 120 من دستور 1982 .

[2] المادة 159 فقرة 8 من دستور 1982.

[3] المادة 159 الفقرة 2 من دستور 1982.



أما تعديل الدستور لعام 2017 فقد أدخل تعديلات جذرية على طريقة تعيين و انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاة و المدعين، فقد أصبح يتكون من 13 عضوا بدلا من 22، حيث يتكون من وزير العدل و أمين وزارة العدل و يعين رئيس الجمهورية 4 و ينتخب البرلمان 7، دون أن تمثل المؤسسة القضائية التي كانت تمثل ب 16 وفقا لدستور 1982 المعدل عام 2010. و يرى البعض هذا لا يخدم مبدأ الفصل بين السلطات لأن رئيس الجمهورية هو من يعين وزير العدل و هو رئيس الحزب الحاكم في البرلمان، أي أنه سيسطر على تشكيلة المجلس الأعلى للقضاة و المدعين العامين.[1]

ب تعديل في تشكيلة المحكمة الدستورية

تتولى المحكمة مهمتين أساسيتين الأولى هي الرقابة على دستورية القوانين والثانية هي محاكمة كبار الرسميين، حيث تُراجع المحكمة الدستورية القوانين والمراسيم التي لها قوة القانون، والنظام الداخلي للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا من حيث الدستورية، شكلاً وموضوعاً، وتفصل في الطلبات المرفوعة لها فرادى. وتراجع المحكمةُ التعديلاتِ الدستوريةَ وتتحقق من صحتها من حيث الشكل فحسب .ولا يمكن الطعن أمام المحكمة الدستورية ضد المراسيم التي لها قوة القانون التي تصدر أثناء حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية أو في زمن الحرب، بسبب عدم دستوريتها، شكلاً أو موضوعاً.[2]

وتُحاكم المحكمة الدستورية، بصفتها المحكمة العليا، رئيس الجمهورية، ورئيس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، وأعضاء مجلس الوزراء، ورؤساء وأعضاء كل من المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف العليا، ومجلس الدولة، ومحكمة الاستئناف العسكرية العليا، والمحكمة الإدارية العسكرية العليا، والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين، وديوان المحاسبات، والمدعين العامين الرئيسين ونوابهم، في الجرائم المتصلة بأدائهم لمهامهم[3].

تتكون المحكمة الدستورية طبقا لدستور 1982 من سبعة عشر عضواً، وتنتخب الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بالاقتراع السري عضوين اثنين، من بين ثلاثة يرشحهم رئيس ديوان المحاسبات وأعضاؤه من بينهم لكل مقعد شاغر، وعضواً من بين ثلاثة يرشحهم رؤساء نقابات المحامين من بين المحامين المستقلين .وفي تلك الانتخابات التي تُجرى في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، يتطلب الفوز بكل مقعد أغلبية الثلثين من إجمالي عدد الأعضاء في الاقتراع الأول، والأغلبية المطلقة لإجمالي عدد الأعضاء في الاقتراع الثاني .فإذا تعذر الحصول على أغلبية مطلقة في الاقتراع الثاني، يُجرى اقتراع ثالث بين المرشحين الاثنين اللذين حازا على أكثر الأصوات في الاقتراع الثاني، ويُنتخب المرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات.

ويُعيّن رئيس الجمهورية ثلاثة أعضاء من محكمة الاستئناف العليا، وعضوين اثنين من مجلس الدولة، وعضواً واحداً من محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وعضواً واحداً من المحكمة الإدارية العسكرية العليا، من بين ثلاثة ترشحهم الجمعيات العمومية لهذه الهيئات من بين رؤسائها وأعضائها لكل مقعد شاغر؛ وثلاثة أعضاء، من بين ثلاثة مرشحين يقدمهم مجلس التعليم الأعلى لكل مقعد شاغر من بين أعضاء هيئات التدريس في مجالات القانون والاقتصاد

[1] Fatih TOMBULOGLU et Gulcan KOLAY, vers une monarchie présidentielle en turquie, Institut des relations internationales et stratégiques, Paris 2017, p 4.

[2] المادة 148 الفقرة 1 من دستور 1982.

[3] المادة 148 الفقرة 6 من دستور 1982.



والعلوم السياسية من غير الأعضاء بالمجلس، على أن يكون اثنان من الثلاثة المرشحين لكل مقعد على الأقل من خريجي كليات الحقوق؛ وأربعة أعضاء من بين كبار الموظفين التنفيذيين والمحامين المستقلين والمدعين العامين وقضاة الفئة الأولى ومقرري المحكمة الدستورية.(1)

وبموجب التعديل الدستوري لعام 2017 أصبحت المحكمة الدستورية تتكون من 15 عضوا، يعين رئيس الجمهورية 12 عضوا، مما يفيد أن رئيس الجمهورية أصبح يعين 80 بالمائة من أعضاء المحكمة الدستورية، وهذا لدى البعض من القانونيين الأتراك انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات.(2)

2. تعديل نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي

كما ألغى التعديل الدستوري النظام البرلماني و تحول نحو النظام الرئاسي، حيث تم إلغاء منصب رئيس الوزراء ابتداء من 2019، ليصبح لرئيس الجمهورية نائب أو اكثر، و يكون رئيس الجمهورية صاحب الاختصاص في تعيين و عزل الوزراء، الذين هم غير مسؤولون امام البرلمان، كما أصبح بمقدور رئيس الجمهورية أن يكون رئيس لحزبه السياسي، و ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.[3] وهذا يسمح لرئيس الجمهورية من ان يسيطر على السلطة التشريعية وبذلك يتأثر مبدا الفصل بين السلطات.

خاتمة

يلاحظ أن التأثير الدولي كان له أثر في تحسين الوضعية الدستورية من حيث تطوير دولة القانون في تركيا من خلال معايير الانضمام للاتحاد الاوروبي خصوصا تلك المتعلقة بالديمقراطية و حقوق الإنسان ودولة القانون و حماية الأقليات. كما ان الدور الأساسي الذي لعبته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الاصلاحات الدستورية و القانونية له فعالية حتى في المستقبل سيما وان تركيا عضو في المجلس الأوروبي.

لقد انتقلت تركيا في مجال دولة القانون من دولة بدستور إلى دولة دستورية، ومرت فيها معايير الديمقراطية و سيادة القانون بعدة مراحل تأثرت بالمحيط الداخلي و الدولي، و لكن يشهد التاريخ ان تركيا عرفت عدة سنوات سوداء من حيث عدم تجسيد الديمقراطية و الحريات. و عانت المنظومة الدستورية من الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية من خلال الانقلابات و المذكرات، كما أن الدولة العميقة و الكيان الموازي كان عائقا نحو التحول ديمقراطي.

ولا يستطيع البحث تحديد الأسباب الحقيقية التي دعت الاتحاد الأوروبي إلى عدم تكملة المفاوضات مع تركيا بحجة عدم إتمام المعيار السياسي المرتبط بدولة القانون بالرغم من أن الاصلاحات كانت في وقت ما في أوجها، بل ووصلت درجة التعاون بين تركيا و الاتحاد الأوروبي إلى درجة تشكيل لجنة مشتركة بالبرلمان الأوروبي مهمتها السهر على مسايرة متطلبات الاتحاد من القوانين.

---

[1] المادة 146 من دستور 1982.

[2] Fatih TOMBULOGLU et Gulcan KOLAY, Op.cit, p 4.

[3] İbrahim Ö. Kaboğlu, Suppression du régime parlementaire sous l'état d'urgence : Remarques sur la modification constitutionnelle "approuvée" par le référendum du 16 avril 2017, La Revue des droits de l'homme [En ligne], Actualités Droits-Libertés, mis en ligne le 03 juillet 2017, consulté le 05 juillet 2017. URL : http://revdh.revues.org/3168 ; DOI : 10.4000/revdh.3168 ,P 8 et 9.



وتعتبر الفترة التي حازت فيها تركيا صفة دولة مفاوضة مع الاتحاد الأوروبي من اجل العضوية العصر الذهبي لدولة القانون في تركيا فقد قامت تركيا بحزمة من التعديلات أخرجتها من نظام الوصاية و جسدت فعلا معايير الدولة الدستورية، لكن مع التعديل الدستوري لعام 2017 يتخوف العديد من دارسي الفقه الدستوري في تركيا من ان تتحول تركيا من دولة دستورية إلى دولة بدستور.

قائمة المصادر والمراجع

أولا باللغة العربية

- دستور تركيا عام 1982.
- إبراهيم السيد، ما هي الدولة العميقة؟، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية، منشور على : http://rawabetcenter.com/archives/10366
- جلال خشيب و أمال وشنان، الكيان الموازي في تركيا – جماعة الخدمة – الجذور التاريخية، البنية ، الرؤية والتنظيم، 25 جويلية 2016، منشور على :http://idraksy.net
- خير الدين الجابري، تاريخ الدساتير التركية - معركة طويلة للتحرر من سطوة العسكر، 5 مارس 2017، منشور على الموقع : https://www.noonpost.org
- د. طارق عبد الجليل، العسكر و الدستور في تركيا، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة 2013.
- رضا هلال، السيف و السيف والهلال تركيا من اتاتورك إلى أربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي، دار الشروق، القاهرة 1999، ص 125.
- رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2002 -2014، مركز دراسات الوحدة العربية.
- رئاسة الاتصال المؤسساتي التابعة لرئاسة الجمهورية، المحاولة الانقلابية في 15 من يوليو و انتصار إرادة الشعب، إصدارات رئاسة الجمهورية، أنقرة 2016.
- رئاسة الوزراء، الثورة الصامتة حصاد التغيُّر والتحول الديمقراطي في تركيا 2012/2002، رئاسة الوزراء، أنقرة 2012.
- عبد اللطيف خضر عبد اللطيف سده، التطور الدستوري للمفاهيم الديمقراطية و عوامل حمايتها في النظام السياسي التركي 2011/2002، مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية نابلس 2013.
- محمد حسن القدو، التطور التاريخي للدساتير التركية، نشر بتاريخ 12نوفمبر 2015، متوفر على الرابط التالي : http://www.turkpress.co/node/15054



ثانيا باللغات الأجنبية

- Académie européenne de Berline, valise pédagogique sur l'élargissement de l'union européenne, page 01, publié sur le lien : www.centre-robert-schuman.org
- Commission Européenne, Key findings of the 2010 progress report on Turkey, Brussels, 9 November 2010, publié sur : http://europa.eu
- Escurat Celia, La Turquie dans l'Europe perspective économique, séminaire soutenu le 4 septembre 2006, Université Lyon 2.
- Fatih TOMBULOGLU et Gulcan KOLAY, vers une monarchie présidentielle en turquie, Institut des relations internationales et stratégiques, Paris 2017, p 4.
- François Asselineau , la tentative de coup d'État en Turquie : un révélateur des luttes internes aux lourdes conséquences géopolitiques, 13 août 2016, page 5, publier sur le lien : https://www.upr.fr
- Helen Rose Ebaugh, The Gülen Movement : A Sociological Analysis of a Civic Movement Rooted in Moderate Islam, Springer, Dordrecht, 2010.
- Hélène Voisin, Turquie : l'indépendance de la justice en danger, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles 2017, p 1.
- İbrahim Ö. Kaboğlu, Le système constitutionnel turc et les perspectives de révision, Conférence inaugurale de l'année Universitaire 2011-2012 , 3 septembre 2011 à la Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis Université de Carthage, publié : sur : http://www.leaders.com.tn
- İbrahim Ö. Kaboğlu, Suppression du régime parlementaire sous l'état d'urgence : Remarques sur la modification constitutionnelle "approuvée" par le référendum du 16 avril 2017, La Revue des droits de l'homme.
- Irfan Neziroğlu et autres, GRANDE ASSEMBLEE NATIONALE DE TURQUIE, GANT, Ankara 2013.
- JEAN MARCOU, Etat et Etat de droit en Turquie, Pouvoirs n°115 - La Turquie - novembre 2005 - pp.25-40.
- Louis-Marie Bureau, La Pensée de Fethullah Gülen. Aux sources de l'« islamisme modéré », L'Harmattan, Paris, 2012.
- Omer Bozkurt, L'Union européenne et la Turquie – une relation complexe, Fragile, et fluctuante, Turkish Public Administration Annual, Vol 27-28 2001-2002, pp 69-81, page 74, publié sur :http://www.todaie.edu.tr
- Résolution du Parlement européen du 24 novembre 2016 sur les relations entre l'Union européenne et la Turquie (2016/2993(RSP))
- Statistiques 1959-2017, Cour Européenne des Droits de l'Homme, publié:http://www.echr.coe.int
- Türkiye Büyük Millet Meclisi , The Grand National Assembly of Turkey, published on : https://global.tbmm.gov.tr/index.php/en/yd/icerik/12

